الصباح الاقتصادية
12
العدد 3883 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 14 جمادى الآخرة 1442 - الموافق 27 يناير 2021
Wednesday 27 January 2021 - No.3883 - 13 th Year

خلال ندوة افتراضية بعنوان «أفاق الاقتصاد العالمي»

الشطي: تحسن اسعار النفط يصب في مصلحة ميزانيات دول مجلس التعاون

الشيخة تماضر الصباح والخبير محمد الشطي خلال الندوة الافتراضية

التقديرات الأولية تشير إلى انخفاض مخزون النفط في العالم بمقدار مليوني برميل يوميا خلال ديسمبر 2020

«أوبك بلس» ملتزمة بتوازن السوق والسعودية تخفض إنتاجها بمليون برميل يوميا خلال شهري فبراير ومارس

تماضر الصباح: الخطوات الإيجابية لـ«أوبك+» ستدعم الاتجاه الصعودي لأسعار النفط خلال النصف الأول من 2021

2021 هو عام التميز والتعافي في كل المجالات وتخطي جائحة كورونا وعودة الاستثمار في صناعة النفط والغاز

توقع الخبير النفطي محمد الشطي ان تتحسن أسعار النفط الكويتي خلال العام الحالي وتصعد الى 60 دولار للبرميل خصوصا مع النصف الثاني من العام والتي قد يشهد فيها العالم استقرارا من تداعيات جائحة كورونا وتوفر اللقاح بشكل تجاري لكافة الدول، وهو الامر الذي سيسرع من عودة الحياة الى طبيعتها وعودة حركة الطيران بشكل تدريجي ومتسارع.

وأوضح الشطي خلال ندوة افتراضية بعنوان (أفاق الاقتصاد العالمي واسعار النفط الخام لعام 2021) والتي نظمتها إدارة العلاقات العامة في وزارة النفط أمس، الاسعار التي تدور في فلك 70–80 دولار للبرميل تعتبر مريحة نوعا ما الى دول الخليج العربي وتحقق بعض التوازن في الميزانيات.

وذكر الشطي ان تحسن اسعار النفط تصب في مصلحة ميزانيات دول الخليج التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر للدخل، بيد أن الشطي شدد على ضرورة وضع آليات لتنويع الاقتصاد وتخفيف العبء على الميزانيات الخليجية وتنفيذ برامج إصلاح فورية خصوصا مع عدم استقرار اسعار النفط وتعرضها لهزات كبيرة مع اختلاف الاوضاع السياسية والصحية العالمية.

وأشار الشطي إلى أن العام الحالي من المتوقع أن يشهد تعافى أداء الاقتصاد العالمي مع توقع الاقبال على لقاح كورونا في العالم خصوصا في النصف الثاني من 2021 وما يعنيه ذلك من تحول في مسار الاقتصاد العالمي نحو التعافي عند نسبه تفوق 4% ويساعد في ذلك الحزم المالية التي ضمنتها الحكومات لدعم جهود التعامل مع جائحة كورونا ودعم النشاط الاقتصادي.

وذكر ان تحسن الطلب على النفط مع عودة الحياة الى طبيعتها بوتيرة أفضل عما كانت عليه في 2020 من شأنه ان يدعم تعافي اقتصادات المنتجين عموما وفي الخليج العربي، مشيرا الى ان عام 2021 هو عام التميز والتعافي في كل المجالات وتخطي جائحه كورونا وعوده الاستثمار في صناعه النفط والغاز، وعلاقات أفضل بين التكتلات الاقتصادية في العالم مع بداية الإدارة الأمريكية الجديدة.

وأشار الشطي إلى ان التقديرات الأولية تشير بأن مخزون النفط في العالم قد انخفض بمقدار 2 مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر 2020، الا ان المخزون النفطي مازال عاليا ويمثل 11% أعلى مما كان عليه في العام السابق، ولذلك يعتبر قرار أوبك+ والمبادرة السعودية للخفض الاضافي علامة فارقة في توفير أجواء ايجابيه في أسواق النفط من خلال تقييد المعروض وتشجيع السحوبات من المخزون النفطي وتغير في هيكله الأسعار إلى الباكورديشين.

وبين ان سوق الصين يعتبر ورقه مهمة في اجمالي الطلب على النفط بما تمثله من سوق واعده تستوعب وتقصدها صادرات المنتجين، وقد ارتفع معدل الطلب 540 الف برميل يوميا في 2018 ، ثم 470 الف برميل يوميا في 2019 ، ولكنه تراجع بمقدار 440 الف برميل يوميا في 2020 بسبب تأثيرات جائحه كورونا على مجمل النشاط والحركة في العالم ، وتشير التوقعات إلى ان الطلب الصيني على النفط يشهد تعافيا بمقدار 1.1 مليون برميل يوميا خلال 2021 ، ويعود معدل الطلب الصيني على النفط عند 13.99 مليون برميل يوميا وهو اعلى مما كان عليه في 2019 عند 13.33 مليون برميل يوميا ، كما تعتبر الصين سوق مهمه بحجم استيرادها من النفط الخام عند 10 – 11 مليون برميل يوميا ، وتستمر حاجه الصين وتناميها في التأثير على أسواق النفط.

وقال ان توقعات بنك دويتشي تشير من ضمن عدد من البيوت الاستشارية إلى تعافي الطلب العالمي على النفط خلال عام 2021 قريبا من 6 ملايين برميل يوميا إلى 96.9 مليون برميل يوميا مقابل 100 مليون برميل يوميا في 2019 أي ان معدل الطلب العالمي على النفط يتعافى ولكنه يقل عن مستوى 2019 قريبا من 3.1 مليون برميل يوميا، كما أن التزام أوبك+ بدورها في جهود التوازن للأسواق فإن ذلك يسرع في وتيره من المخزون النفطي حيث تشير ارقام ميزان الطلب والعرض بأن العالم يشهد مع نهاية عام 2021 سحوبات بمقدار 2 مليون برميل يوميا، وهو يمهد الطريق لتعزيز مستويات اعلى للأسعار خصوصا في النصف الثاني من العام.

وأشار إلى ان سكرتارية الأوبك لشهر يناير 2021 تتوقع ان يقدر الطلب العالمي على النفط خلال عام 2021 قريبا من 6 ملايين برميل يوميا إلى 95.91 مليون برميل يوميا مقابل 99.76 مليون برميل يوميا في عام 2019 أي ان معدل الطلب العالمي على النفط يتعافى ولكنه يقل عن مستوى 2019 قريبا من 3.85 مليون برميل يوميا، والتزام أوبك+ بدورها في جهود التوازن للأسواق فإن ذلك يسرع في وتيره السحوبات من المخزون النفطي حيث تشير أرقام ميزان الطلب والعرض بان العالم يشهد مع نهاية عام 2021 سحوبات بمقدار 2 مليون برميل يوميا، وهو يمهد الطريق لتعزيز مستويات أعلى للأسعار خصوصا في النصف الثاني من العام. ونوه الشطي إلى بنك سيتي يتوقع في دراسة حديثه ان أسعار النفط ستتعافى الي 60 دولار للبرميل منذ الربع الثاني من عام 2021 وممكن ان تقفز الي 65 دولار للبرميل وهي مؤشرات ايجابيه تؤكد التحول المتوقع في أسواق النفط خلال عام 2021 بناء على تحسن في اساسيات السوق النفطية، لكن البنك بالرغم من توقعاته المتفائلة وهي تصب في مصلحه الاقتصاد والمنتج والصناعة والاستثمار، إلا ان البنك يضع نطاق يقيد فيه حركة الأسعار خلال العام الحالي وفق افتراضات معينه.

وذكر ان هناك عوامل ايجابية قد تتحكم في اسعار النفط وتصب في مصلحه توازن السوق ورفع الأسعار الي مستوى 70 دولار للبرميل خلال المرحلة المقبلة تتمثل أي انقطاع للإنتاج في بلدان منتجه للنفط بسبب عوامل فنية وسياسية ، او خفض طوعي إضافي من السعودية اول دول مجلس التعاون الخليجي، أو تعافي بوتيرة اسرع من المتوقع في الطلب او قيام الإدارة الأمريكية بتشريعات تحد من الزيادة انتاج النفط الأمريكي تماشيا الشروط البيئية.

يتوجب وضع آليات لتنويع الاقتصاد وتخفيف العبء على الميزانيات الخليجية وتنفيذ برامج إصلاح فورية

و حول السيناريوهات التي ترسم مستقبل أسواق النفط خلال العام الحالي، قال الشطي أنه يمكن تصور ثلاث سيناريوهات ، سيناريو الأساس وهو مبني على التوصل الي علاج فعال في منتصف 2021 ، تعافي أداء الاقتصاد عند نسب تفوق 4% ، الإدارة الأمريكية الجديدة تعمل من اجل علاقات افضل مع دول العالم وتتعاون تحت مظلات منظمة التجارة الدولية وتهتم باتفاقات باريس بشان المناخ ، هذا كله يصب في الجملة في مصلحه أداء الاقتصاد العالمي ويزيد في النشاط الصناعي والاقتصادي والنقل ويدعم ذلك الحزم المالية ويعود الطلب على النفط للتعافي بشكل ملحوظ مع انتشار استخدام اللقاح بشكل تجاري في منتصف 2021 ، أوبك بلس ملتزمة بتوازن السوق والسعودية تخفض انتاجها بمقدار مليون برميل يوميا خلال شهري فبراير ومارس وينعكس ذلك إيجابا على سحوبات المخزون ، وتزداد وتيرة السحوبات من المخزون النفطي في العالم خلال 2021 و 2022 وطبعا هذه الأجواء تنعكس بشكل واضح على أسعار النفط حيث تتحول اساسيات السوق النفطية بشكل تدريجي من فائض الي عجز ويترجم هذا في أسعار النفط حيث تصبح في حاله الباكورديشين لتشجع السحوبات من المخزون النفطي ، ليصل المعدل في 2021 عند 60 دولار للبرميل لنفط خام الإشارة برنت .

اما سيناريو الاخر فهو يدور حول تفاؤل يفوق سيناريو الأساس انتشار واسع وفعال للقاح لعلاج فيروس كورونا يكون له تأثير إيجابي كبير على الطلب على النفط وتعافي حركه الطيران بوتيرة أسرع من التوقعات وهو ما يدفع بأسعار النفط الي 70دولار للبرميل في 2021.

والسيناريو الأخير وهو يمثل حاله الضعف من خلال انتشار الموجه الثانية من كورونا وتعثر علاج كورونا، وعدم الالتزام باتفاق أوبك بلس وهو ما يعني استمرار حال اختلال ميزان الطلب والعرض وضغوطات على أسعار النفط لتدور حول 45 دولار للبرميل وهو ما يؤثر على المعروض وأوضاع الصناعة والاقتصاد وسرعة التعافي في قطاع التكرير والملاحة الجوية.

خطوات ايجابية

من جانبها قالت مديرة العلاقات العامة والإعلام في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح في مداخلة لها خلال الندوة الافتراضية الاقتصادية بعنوان (أفاق الاقتصاد العالمي) أن الخطوات الايجابية التي اتخذتها منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفاؤها من الخارج (أوبك+) ستدعم الاتجاه الصعودي لأسعار النفط خلال النصف الأول من 2021.

وأشادت بقرار المملكة العربية السعودية في خفض الإنتاج الطوعي البالغ مليون برميل يوميا خلال شهري فبراير ومارس المقبلين، وهي بادرة حسن نوايا أعطت السوق النفطية جرعة تفاؤل كبيرة بتحسن الاسعار.

وذكرت ان توفر اللقاحات ضد وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد19–) وتوسع دول العالم في تطعيم مواطنيها من شأنه أن يدعم الطلب مرة أخرى على الخامات، وهو ما دفع الأسعار لذروتها في عدة أشهر مؤخرا، إضافة إلى آمال أخرى متعلقة بتعافي الطلب من حزم التحفيز الضخمة التي تنفذها الولايات المتحدة الامريكية والتي من شأنها أيضا أن تدعم صعود الأسعار.

خلال تنظيم حملات توعوية مصرفية موجهة لرفع مستوى الوعي المالي والمصرفي

العبيد: إجراءات «المركزي» ساهمت بتقليل عمليات الاحتيال على المواطنين

أكد نائب محافظ بنك الكويت المركزي يوسف العبيد سعي (المركزي) المتواصل لحماية عملاء البنوك من عمليات الإحتيال والإستثمارات عالية المخاطر وذلك من خلال تنظيم حملات توعوية مصرفية موجهة لرفع مستوى وعيهم المالي والمصرفي.

وقال العبيد في مؤتمر صحفي بمناسبة إطلاق حملة توعوية مصرفية بعنوان (لنكن على دراية) إن إجراءات (المركزي) ساهمت بتقليل عمليات الإحتيال على المواطنين إلى مستويات «تكاد لا تذكر» مقارنة بباقي دول العالم.

وأضاف أن تلك الإجراءات ساهمت كذلك في حماية المؤسسات المصرفية والأفراد من أدوات الإستثمار عال المخاطر مثل العملات الإفتراضية (بتكوين وغيرها) لعدم وجود جهة منظمة لها.

وبين أن الحملات التوعوية التي يطلقها (المركزي) تهدف كذلك إلى الحد من النزعة الإستهلاكية وتعزيز السلوك الإدخاري لدى المواطنين فضلا عن توعيتهم بحقوقهم فيما يتعلق بالتعامل مع البنوك.

البنك المركزي

وأشار إلى أنه كان من المفترض إطلاق الحملة الحالية العام الماضي إلا أن الظروف الصحية العالمية دعت لتأجيلها إلى العام الحالي.

وأوضح أن (المركزي) دأب على اطلاق حملات توعية عدة إيمانا منه بأهمية دور الإعلام في تشكيل المعرفة لدى جمهور العملاء خصوصا في ظل ثورة الإتصالات.

وأشار إلى أنه في عام 2018 شكلت لجنة مشتركة لمشروع الحملة التوعوية مع البنوك الكويتية ليبدء الترتيب لإطلاق هذه الحملة بعد الإنتقال إلى المرحلة الرابعة من خطة العودة للحياة الطبيعة.

ولفت العبيد إلى أن أهداف الحملة تشمل تعزيز المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المصرفي وقدرة العملاء على استخدام الخدمات المصرفية بالطريقة الأمثل وتمكينهم من الإستفادة مما تقدمه البنوك من خدمات فضلا عن زيادة مستويات الشمول المالية وتعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي.

وبين أن حملة (لنكن على دراية) ستستمر على مدار العام وستشمل موضوع التوعية بآلية تقديم الشكاوى بشأن الخدمات المصرفية إضافة إلى البطاقات المصرفية المتنوعة وأهم الخطوات الواجب اتباعها لتجنب التعرض لعمليات الاحتيال والتوعية بمخاطر ما يعرف ب(تكييش القروض) والإستثمارات عالية المخاطر وغيرها من المواضيع الهامة.

ولفت إلى أنها ستضم أيضا مواضيع متنوعة من جهة الوسائل والقنوات المستخدمة ومنها فيديوهات توعوية وتصريحات صحفية ومواد تعريفية عبر العديد من قنوات التواصل وخصوصا الرقمية وحسابات (المركزي) والبنوك الكويتية على منصات التواصل الإجتماعي وغيرها من نقاط التواصل مع الجمهور بما يضمن أوسع انتشار لرسالة الحملة وتفاعل الجمهور معها.

اللون الأحمر يهيمن على مؤشرات البورصة

جلسة منخفضة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشر السوق العام 2ر99 نقطة ليبلغ مستوى 5727ر07 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر05 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 495ر2 مليون سهم تمت عبر 13305 صفقات نقدية بقيمة 46ر19 مليون دينار (نحو 152ر4 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 10ر8 نقطة ليبلغ مستوى 4684ر56 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر23 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 446ر6 مليون سهم تمت عبر 9786 صفقة نقدية بقيمة 24ر6 مليون دينار (نحو 81ر18 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 0ر77 نقطة ليبلغ مستوى 6256ر49 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر01 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 48ر6 مليون سهم تمت عبر 3519 صفقة بقيمة 21ر5 مليون دينار (نحو 70ر95 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 19ر25 نقطة ليبلغ مستوى 4857ر80 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر39 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 304ر4 مليون سهم تمت عبر 6313 صفقة نقدية بقيمة 19ر8 مليون دينار (نحو 65ر34 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (اكتتاب) و(أولى تكافل) و(إيفا فنادق) و(المدينة) أما شركات (وطني) و(أعيان) و(الأولى) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (أصول) و(استهلاكية) و(أموال) و(المصالح ع) الأكثر انخفاضا.